

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٧

الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواثو (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بعد ظهر هذا اليوم، تختتم اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن نزع السلاح الإقليمي وتستمتع لبيانات من مديري المراكز الإقليمية الثلاثة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، ومن رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح. ونستمع أيضا للمتكلمين المتبقين بشأن موضوع آلية نزع السلاح.

أعطى الكلمة لأمين اللجنة ليوجه إعلانا.

السيد ساريقا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبلغ الممثلين بأن البيانات الشفوية الثلاثة الأولى المتعلقة بمشاريع القرارات A/C.1/63/L.6 و A/C.1/63/L.11

و A/C.1/63/L.31 متاح الآن الحصول عليها من الأمانة العامة، في الغرفة S-2977H. وستنشر هذه البيانات أيضا في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): متكلمتنا الأولى هي السيدة آنيس ماركايو، رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح. وسأعلق الجلسة بغية مواصلة مناقشتنا في إطار غير رسمي.

عُلفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٢٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين يودون الإدلاء ببيانات أو تقديم مشاريع قرارات بشأن نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي.

السيد غوماريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلّم بشأن مسألة نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي بالنيابة عن بلدان السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها: الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وكولومبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويساند المركز الإقليمي للتدريب في مجال الأمن العام، الذي أنشئ في برازيليا، البرازيل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنفيذ وتطوير مشاريع وأنشطة الأمن العام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن بين أهم إسهامات مركز التدريب عمليات التبادل الإقليمية والوطنية الناتجة عن تقاسم الخبرات بين المنظمات والأفراد العاملين في مجال الأمن العام في بلداننا.

وتُبرز السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها إسهامات المركز الإقليمي في تدريب المشاركين في دورات حول مسائل مثل الأمن المدني وتقنيات التعقب الجديدة والاستخبارات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ومع ذلك، فإن تحسين التنسيق بين المبادرات والأنشطة في ذلك المجال بين بلدان المنطقة لا يزال يشكل تحدياً بالنسبة لنا. وهذا هو سبب اعتمادنا على مساعدة المركز الإقليمي.

وبالتنسيق مع المنظمات الدولية، دعم المركز الإقليمي المبادرات التي اقترحتها الدول الأعضاء لتشجيع وتنفيذ صكوك متعددة الأطراف لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، لما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين.

وفي مجال الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات، يشجع المركز الإقليمي التعاون الهادف إلى تحسين الضوابط الحالية على تجارتها المشروعة ومنع الاتجار غير المشروع بها.

ولقد أحاطت السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها علماً باقتراح الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/63/157، بأن الدول الأعضاء ربما تود النظر في وسائل بديلة لضمان استقرار التمويل الأساسي للمركز الإقليمي.

وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا وبلدي، البرازيل.

قبل واحد وعشرين عاماً، أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٠/٤١ ياء، مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره ليما، بيرو. والمركز هو الوحيد بين المراكز الثلاثة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الذي تشمل ولايته تنفيذ تدابير لا لتعزيز السلم ونزع السلاح فحسب، ولكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

ومكنت تلك الولاية الإضافية المركز الإقليمي من القيام بأنشطة تتجاوز المجال المحدد لترع السلاح ومن إقامة علاقات تعاونية مع عدد من وكالات الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، يعمل المركز الإقليمي باتصال وثيق مع منظمات المجتمع المدني للنهوض بقضايا نزع السلاح وإدماجها في البرامج الإنمائية للدول في المنطقة.

وعلى الرغم من محدودية موارده البشرية والمالية، فقد أظهر المركز الإقليمي منذ إنشائه أنه مؤسسة تساعد جميع دول المنطقة في تعزيز الأمن ونزع السلاح والتنمية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وطوال هذه السنوات، ساند المركز دول المنطقة في تنفيذ العديد من مبادرات نزع السلاح الإقليمية التي تتبنى نهجاً واضحاً للتنمية، وكذلك تدابير لبناء الثقة، تجمع بين القضايا المتصلة بترع السلاح والتنمية، وتحسين الأمن العام.

وفي هذا السياق، يساند المركز الإقليمي مبادرات الأمن العام في المنطقة بتنظيم حلقات دراسية حول تشريعات الأسلحة النارية. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في ريو دي جانيرو يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه حول صك الوسم والتعقب.

وتسعدني بصفة خاصة الفرصة التي أتيت لي اليوم، بصفتي ممثل رئيس اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، لإطلاع الممثلين على ما استجد من أنشطة اللجنة.

لقد أنشأ هذه الهيئة الأمين العام في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ بء، وهي تتألف من الدول الـ ١١ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. والهدف الرئيسي لها هو تنفيذ تدابير لبناء الثقة والعمل على الحد من التسلح في المنطقة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. ومن ثم فإن اللجنة هي أداة للدبلوماسية الوقائية تهدف إلى منع نشوب الصراعات داخل دولها الأعضاء وفي ما بينها.

تجتمع اللجنة بانتظام مرتين سنوياً. وفي كل مرة، تجتمع أولاً على مستوى الخبراء، بمشاركة مسئولين كبار مدنيين وعسكريين، وبعد ذلك على المستوى الوزاري، بمشاركة وزراء العلاقات الخارجية والدفاع. ويمكن أيضاً أن تجتمع اللجنة على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

و درست اللجنة في اجتماعاتها الوزارية واعتمدت توصيات بهدف منع اندلاع الصراعات أو تجدد نشوبها واستعادة السلم في حالات الصراع المفتوح. كما تناقش اللجنة تدابير أو مبادرات لتعزيز التعاون التفاعلي في مجال الأمن وتبادل الخبرات بشأن نزع السلاح وبرامج تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وبحث سبل ووسائل تنفيذ الصكوك الدولية المختلفة ذات الصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار في وسط أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة عدداً من الحلقات الدراسية أو المؤتمرات حول مواضيع شتى تتعلق بمسائل السلم والأمن في وسط أفريقيا.

وفيما يلي بعض إنجازات اللجنة حتى الآن: توقيع اتفاق عدم اعتداء في ياوندي، الكاميرون، في ٨ تموز/يوليه

وتتفق مع الرأي القائل بأن من شأن ذلك السماح للمركز بالتركيز على السعي إلى تمويل المشاريع ذات الأهمية للمنطقة. فنقص الموارد المالية الأساسية الضرورية يمكن أن يعوق بشدة قدرة المركز على تنفيذ ولايته بكفاءة والرد على الطلبات العديدة والتي تزداد تنوعاً من الدول. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة بيرو بتقديم مشروع قرار يطلب إلى الأمين العام تقديم الدعم اللازم في إطار الميزانية البرنامجية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتکلم التالي، أرجو من الأعضاء إظهار الاحترام بالتزام الصمت وحفظ النظام في القاعة لنتمكن من منح جل اهتمامنا للمتکلمين.

أعطي الكلمة لممثل أنغولا لعرض مشروع القرار
A/C.1/63/L.46

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي سيدي أن أبدأ بتهنئتكم وجميع أعضاء المكتب على الطريقة الحكيمة التي تديرون بها عمل لجنتنا.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأود كذلك انتهاز هذه الفرصة لشكر السيدة ماركايو، رئيسة فرع نزع السلاح الإقليمي في مكتب شؤون نزع السلاح، والسيدة جاكين سيك ضيوف، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، واللتين استمعنا إلى إحاطتيهما الإعلاميتين للتو، وذلك على العمل الطيب والمستحق للإشادة الذي تؤديانه. كما أود أن أشكر مديري المركزين الإقليميين في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن ذلك بحق استثمار جيد في السلم، والذي يجب أن نواصل الاستثمار فيه بصورة جدية.

وستواصل أنغولا خلال فترة ولايتها تشجيع الدول الأعضاء على عدم ادخار جهد في التعامل مع أي حالة ذات صلة تشكل تهديداً لسلم المنطقة دون الإقليمية واستقرارها وأمنها. كما يمثل التنسيق بين أنشطة اللجنة وأنشطة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جانباً سيكون في محور اهتمام الرئاسة الأنغولية.

ومبادرة من أنغولا، تم البدء بمداولة حول مستقبل اللجنة وترشيد أنشطتها. وسيتواصل بحث تلك المسألة خلال الاجتماع الثامن والعشرين، المقرر عقده في ليرفيل في وقت لاحق من هذا العام. وبالنظر إلى أهمية مبادرة سان تومي، فإنها ستكون نقطة محورية في جدول الأعمال الذي تخطط الرئاسة الأنغولية لتنفيذه أو متابعة تنفيذه.

أود أن أختتم بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، على دعمها لأنشطة اللجنة الاستشارية. وفي هذا الصدد، أود تقديم مشروع القرار A/C.1/63/L.46، المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، وأود تشجيع جميع الدول الأعضاء على اعتماده دون تصويت، مثلما فعلت في الأعوام السابقة.

السيد كياو زوار مين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بتقرير الأمين العام عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (A/63/178).

واليوم، يواجه العالم تحديات لها تأثير مباشر على صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح تسهم في التصدي لما نواجهه من تحديات، من خلال إسهامها على نحو كبير في تهيئة مناخ

١٩٩٦، وإنشاء آلية للإنذار المبكر لوسط أفريقيا، ومقرها في ليرفيل، غابون، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، ومجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

وتضطلع اللجنة منذ إنشائها بدور محوري لا يمكن إنكاره في منع نشوب الصراعات بين الدول الأعضاء، وتوفير مكان ملائم يجتمع فيه كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، وكذلك وزراء الشؤون الخارجية والأمن، بصفة دورية لتبادل الآراء حول مسائل السلم والأمن ذات الصلة. وهيات تلك الاجتماعات الساحة لمنع التوترات أو تخفيفها وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء، وكذلك لاعتماد تدابير أو مبادرات تهدف إلى ضمان سلامة الحدود الإقليمية.

وفي الاجتماع الوزاري السابع والعشرين للجنة، الذي عقد في لواندا من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، أُنْتُخِبَتْ أنغولا لرئاسة اللجنة الاستشارية. وأود أن أختتم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لبلدان منطقة وسط أفريقيا على الثقة التي أولتها لبلدي. ونشيد بالكاميرون لما قامت به من عمل متميز بصفتها الرئيس السابق للجنة.

وركز رئيس اجتماع لواندا بصفة خاصة على الحالة السائدة في البلدان الخارجة من الصراع. وصيغت توصيات ذات صلة، بهدف تعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع المجتمع الدولي في تشجيع وتوطيد السلم. كما جرى تناول مسائل أخرى ذات صلة، مثل مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح المدنيين وتنفيذ مبادرة سان تومي، التي تدعو إلى إعداد مدونة سلوك لقوات الأمن والدفاع في وسط أفريقيا وصك قانوني لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

إن قدرة المركز على مباشرة عمله بفعالية، وعلى أساس مستدام، سترقن إلى حد كبير. بما سيوضع رهن إشارته من موارد. وتتشاطر ميانمار الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام القائل بأن للتمويل الأساسي المتقطع وغير الكافي تأثير مباشر على استدامة ونوعية أنشطة المركز وخدماته. ونأمل أن يتم توفير الموارد الكافية للمركز من الميزانية العادية والتبرعات الطوعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل

باكستان ليعرض مشاريع القرارات A/C.1/63/L.7 و A/C.1/63/L.8 و A/C.1/63/L.9 و A/C.1/63/L.10.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يرقن

إحلال السلام واستتباب الأمن في العالم إلى حد كبير بتحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويتسبب عدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بحدوث سباقات للتسلح ويقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومن جهة أخرى، فإن الدول المنخرطة في عملية ثنائية لبناء الثقة تحقق أحيانا في إحراز التقدم بشأن تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح بسبب ما يساور أحد الطرفين أو كلا الطرفين من شواغل تتجاوز الإطار الإقليمي. ولا يمكن إزالة هذه العراقيل إلا من خلال اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي، في مجالي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ولذلك السبب أقرت هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٣ بأن النهجين الإقليمي والعالمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة يكملان بعضهما بعضا، وينبغي تنفيذهما على نحو متزامن من أجل تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويجب مواصلة تدابير بناء الثقة في مجال الأمن على الصعيد الإقليمي مع خصوصيات المنطقة، وينبغي أن تبدأ

للتفاهم والتعاون بين الدول في مجالي السلام ونزع السلاح. وليست المراكز وسائل للتوعية بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل تشكل أيضا محفلا تتفاعل فيه دول المنطقة بشأن مسائل الأمن التي تثير الشواغل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

في العام الماضي، خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، رحبنا بنقل مقر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ إلى كاتماندو. ويسرنا أن نلاحظ أن المركز يباشر أعماله بصورة جيدة منذ افتتاحه في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ونشكر، على نحو خاص، حكومة نيبال على تقديمها مساهمة مالية في الوقت المناسب دعما لموظفي المركز المحليين، ومن ثم كفالة استدامة عملياته.

ونشيد بما قام به المركز من أعمال هامة خلال العام الماضي في تعزيز الحوار الدولي والإقليمي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أتاح المؤتمران اللذان عقدا في اليابان وجمهورية كوريا للمشاركين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الدولية والإقليمية فرصة لمناقشة مختلف المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن على اقتناع بأن المركز الإقليمي، الذي يقع مقره في موقع استراتيجي في المنطقة، سيلبي على نحو فعال احتياجات الـ ٤٣ بلدا التي يتألف منها. إن الدور الفعال للمركز، باعتباره كيان الأمم المتحدة الإقليمي المعني بنزع السلاح والأمن سيعزز الحوار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال تنظيم اجتماعات ومؤتمرات بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح.

التسوية السلمية للتزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة. إن تسوية التزاعات سلميا، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه وغيرها من الإجراءات الملموسة للتخفيف من حدة التوترات الإقليمية وبناء الثقة بين دول المنطقة، يمكن أن توجد بيئة سياسية مواتية للتشجيع على التوصل إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وما لم نحرز التقدم في حل التزاعات والأسباب الأساسية لانعدام الثقة بين الدول، سوف تتراجع جدوى تدابير بناء الثقة. ولا يمكن الاستعاضة بمجرد تدابير بناء الثقة عن اتخاذ خطوات صوب التسوية السلمية للتزاعات أو أن تكون شرطا مسبقا لهذه الخطوات.

وعلى غرار ما قام به وفد باكستان في العام الماضي، فإنه قدم مشاريع القرارات بشأن نزع السلاح الإقليمي (A/C.1/63/L.8)، وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (A/C.1/63/L.9)؛ وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (A/C.1/63/L.10). وتقر مشاريع القرارات تلك بأهمية النهج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة من أجل السلام والاستقرار الدوليين، والتكامل بين النهجين الإقليمي والعالمي. وتتطلع إلى أن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات تلك بتوافق الآراء هذا العام.

وفي جنوب آسيا، نحن نجري عملية حوار مركبة، والتي تشمل تدابير لبناء الثقة في مجالي الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. ويجري تنفيذ عدد من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء خطوط اتصال مباشرة، وإبرام اتفاقات بشأن الإبلاغ المسبق بالتجارب الجوية لقذائف تسيارية والحد من خطر وقوع حوادث تتعلق بالأسلحة النووية.

وتعتقد باكستان أنه آن الأوان للانتقال من الحد من المخاطر إلى الكبح وتفادي حدوث سباق للتسلح. ولذلك

بترتيبات بسيطة بشأن الشفافية والانفتاح والحد من المخاطر، قبل أن تجد الدول المعنية أنفسها في موقف يسمح لها باتخاذ مزيد من التدابير الموضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. غير أن الهدف النهائي للنهج الإقليمية، وبصرف النظر عن خصوصيات مختلف المناطق وما تتخذه الدول المعنية من تدابير لبناء الثقة، ينبغي أن يكون تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وإذا أردنا تحقيق ذلك، ينبغي لتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن ترمي إلى الحفاظ على توازن القدرات الدفاعية للدول بأدنى مستويات للتسلح. وسيلقي ذلك على عاتق الدول الكبرى عسكريا والدول ذات القدرات العسكرية الأكبر مسؤولية خاصة عن تشجيع التوصل إلى اتفاقات للسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

علاوة على ذلك، ينبغي للترتيبات الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة أن تعطي الأولوية لإزالة القدرات وأوجه الاختلال العسكرية الأكثر زعزعة للاستقرار. ولا بد أيضا من الإقرار بالصلة الوثيقة بين الاستقرار الاستراتيجي والتقليدي. وإيجاد توازن مستقر للقوات التقليدية أمر ضروري لكفالة الاستقرار الاستراتيجي، لا سيما في المناطق المتوترة. ويؤدي الإدخال المكثف للأسلحة المتطورة إلى زيادة أوجه الاختلال في مجال الأسلحة التقليدية ويفرض اعتمادا أكبر على الردع النووي والردع بالقذائف.

ومن الأهمية اتخاذ تدابير بناء الثقة لأنها يمكن أن تؤدي إلى تهيئة الظروف المواتية للتسوية السلمية للمشاكل والتزاعات الدولية القائمة، وتيسير حل أي حالة قد تؤدي إلى توتر دولي. غير أن تدابير بناء الثقة ينبغي ألا تصبح غاية في حد ذاتها، إذ يتعين تنفيذها اقترانا بجهود جادة من أجل

ويشكل تطوير العلاقات الإقليمية تمهيدا مع قواعد منع الانتشار النووي وفي إطار القانون الدولي شرطا مسبقا لضمان وتعزيز الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويضطلع نزع السلاح والأمن الإقليميان بدور حيوي في إرساء السلام في حالات الصراع. وللأسف، وفي العديد من الحالات، فإن الصراعات التي لم تتم تسويتها مسؤولة عن تركيز الأسلحة غير الخاضعة للمراقبة. كما أنها توفر أرضا خصبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

وخلال العقد الماضي، قامت أرمينيا بشكل مكثف بزيادة وجودها العسكري وقدراتها في منطقة ناغورني - كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة التابعة لأذربيجان. ويبين أي تحليل للبيانات أنه، خلال هذه الفترة، ازداد باستمرار عدد الأسلحة التي لا يعرف مصيرها في الأراضي المحتلة. وحسب معلوماتنا، تخفي أرمينيا في أراضيها المحتلة ما يصل عدده إلى ٣١٦ دبابة و ٣٢٤ مركبات قتال مدرعة و ٣٢٢ وحدة مدفعية. ولا بد أن تكون تلك المعدات محسوبة على الحد الأقصى المسموح به لمستويات احتفاظ أرمينيا بمخزونات الأسلحة. ومن البديهي أن جارتنا تجاوزت الحد الأقصى بأكثر من ضعفين، وبذلك عدلت بصورة جدية التوازن العسكري في المنطقة لصالحها.

وبناء على ذلك، تراكم قدر كبير من المعدات المحددة بموجب معاهدة وغير المعلنة في الأراضي المحتلة التابعة لأذربيجان. وتوفر الأراضي المحتلة التابعة لأذربيجان فرصة لأرمينيا لاستخدام مرافق إصلاح المعدات، وعلاوة على ذلك، لنقل المعدات المحددة بموجب معاهدة وغير المعلنة وإخفائها من القوات التقليدية في الجماعة الأوروبية. وذلك لا يعرض للخطر الأمن الوطني لأذربيجان فحسب بل يعرض للخطر أيضا استقرار تطور المنطقة برمتها.

الغرض اقترحنا إنشاء نظام استراتيجي للكبح في جنوب آسيا يتضمن ثلاثة عناصر متشابكة، وهي حل الصراعات، والكبح في المجالين النووي والصاروخي، والتوازن التقليدي. ويمكن تيسير بلوغ أهداف هذا النظام من خلال إحراز تقدم مواز صوب حل النزاعات التي لا تزال قائمة في منطقتنا.

ويضطلع المجتمع الدولي بدور هام في تعزيز السلم والأمن الإقليميين في مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك جنوب آسيا، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية. أولا، يجب أن ندعم ونعزز نهجا شاملا لإحلال السلام واستتباب الأمن وأن نتبع نهجا منصفًا. ثانيا، يجب أن نتفادى السياسات التي توجد التفاوتات النووية، ومن ثم، تقوض الاستقرار الاستراتيجي في منطقة من المناطق. ثالثا، يجب ألا نشجع على إدخال نظم أسلحة مزعومة للاستقرار يمكن أن تؤدي إلى حدوث سباق للتسلح وتُخل بالتوازن العسكري. رابعا وأخيرا، يجب أن نتفق على اتخاذ تدابير لإحراز التقدم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي لإيجاد بيئة مواتية لوضع تدابير فنية كاجبة في مختلف المناطق.

السيد إسماعيل - زاده (أذربيجان) (تكلم

بالإنكليزية): تشارك أذربيجان الوفود الأخرى تقديم التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثالثة والستين. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم المستحق.

إن جمهورية أذربيجان تشارك مشاركة فعالة في الجهود المشتركة الرامية إلى معالجة المسائل الإقليمية والعالمية، مع تركيز خاص على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وكفالة أمن الطاقة.

ونعتبر أن الأمر الهام هو اتخاذ عدد من الخطوات لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. وفي المقام الأول، ينبغي أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، أود أن أعلن أنه، طالما أن أرمينيا تواصل متابعة سياستها العدوانية، فإن أي كلام عن السلام والاستقرار والتعاون الشامل لجميع الأطراف في منطقتنا هو كلام غير ذي صلة بالموضوع. وعلى أرمينيا أولاً وقبل كل شيء أن تسأل نفسها عن الأسباب وراء تلك الحالة.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): باسم وفدي، أود أن أعرب عن امتناننا على الإسهامات الهامة التي قدمها مديرو المراكز الإقليمية المختلفة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب.

ويود وفدي أن يشير إلى المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح والتنمية التي أنشأها الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وظل يتسم بقيمة خاصة عمل المركز في تطوير برنامج تدريب المديرين والدعم الذي يقدمه المركز لتنظيم الدورات التدريبية في ذلك الصدد.

كما أود أنؤكد على أهمية التنسيق فيما بين مكاتب الأمم المتحدة المختلفة التي تعمل في المنطقة. وإنشاء علاقات التلاحم بين هذه المكاتب والاستفادة من بنيتها التحتية التقنية والإدارية أمر بالغ الأهمية لدعم البرامج والمشاريع الوطنية. وأود أن أشارك اللجنة تجربة بلدي في ذلك الصدد.

إن كولومبيا نموذج لإقامة علاقات التلاحم. ففي عام ٢٠٠٥، بدأ بلدي إجراء مشاورات مع المركز بهدف الاستفادة من الدورات التدريبية. وشارك في تلك المشاورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووقعت حكومة كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على اتفاق نظمت

إن بيانات المسؤولين الأرمن زاخرة بالتهجمات الموجهة إلى أذربيجان بشأن نواياها العسكرية المزعومة وسباقها للتسلح. ويثير المسؤولون الأرمن المخاوف حيال إيرادات أذربيجان من النفط، التي يفترض أنها لا تستخدم سوى للأغراض العسكرية.

وفيما يتعلق بزيادة الميزانية العسكرية لأذربيجان، وكما ذكرنا سابقاً، فإن تلك المسألة تتصل بالميزانية الاقتصادية الشاملة للبلد وبالزيادة العامة لميزانية الدولة. ومن حيث المؤشرات الكمية، نحن لا نتجاوز المعايير العادية للإنفاق في وقت السلم، بالرغم من حقيقة الاحتلال والحرب غير المعلنة. وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن جزءاً كبيراً من نفقاتنا تصرف على الأجور والسكن والاحتياجات الاجتماعية للأفراد العسكريين. وعلاوة على ذلك، يبين التحليل المقارن، أن أرمينيا، بالنسبة لعدد سكانها، أكثر تسليحاً إلى حد بعيد من ناحية عدد الأفراد العسكريين أو كمية الأسلحة. والميزانية العسكرية لأرمينيا بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٣,٨٦ في المائة، بينما تبلغ ميزانية أذربيجان ٣,٢٦ في المائة. ونحن ندرك السبب الحقيقي وراء التشويه الذي تقوم به أرمينيا، ويجري الإعراب عنه في جميع المنتديات الدولية. والغرض هو إنشاء ستار من الدخان لحجب نواياها في الأراضي المحتلة وكسب الوقت.

وبالرغم من حقيقة أن أذربيجان في حالة حرب وأراضيها واقعة تحت الاحتلال، فإننا نواصل الوفاء بالتزاماتنا في إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وخلال الأعوام الخمسة الماضية، وبغية التوافق مع القيود التي حددها اتفاق طشقند، دمرت أذربيجان أو قلصت عدداً يزيد على ١٥٠ قطعة من الأسلحة والمعدات المحددة بموجب معاهدة.

والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.18. وبتقديم مشروع القرار هذا بصورة منتظمة، يثبت مقدموه على السواء التزامهم القوي بجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة للسلام والاستقرار ويؤكدون مجدداً على رغبتهم في العمل بفعالية لصون السلام والأمن الدوليين. كما أن التقديم السنوي لمشروع القرار يمكن مقدميه من الإعراب عن رغبتهم في تعزيز التعاون والتضامن في تلك المنطقة من العالم. كما يعكس الوعي المتزايد بالعلاقات الوثيقة القائمة بين شطي البحر الأبيض المتوسط على السواء.

ويحتفظ مشروع القرار بمضمون القرار الذي اتخذ في الدورة السابقة ويحاول أن يشمل مجموعة واسعة من المسائل المرتبطة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويشدد مشروع القرار على الطابع الذي لا يتجزأ للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشير إلى سلسلة المبادرات التي تعهدت باتخاذها بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل توطيد السلام والأمن والتعاون.

ويؤكد مشروع القرار من جديد على مسؤولية جميع الدول عن المساهمة في تحقيق الاستقرار والازدهار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول.

كما يؤكد مشروع القرار على المبادئ الأساسية التي توجه الجهود المستمرة التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط للمساهمة في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة وتعزيز التوصل إلى حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية. ويدعو إلى إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم

موجبه دورات تدريبية، مع تقديم الدعم التقني والمالي من المركز الإقليمي.

وتقدر كولومبيا ذلك التعاون المقدم من تلك الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه المانحون الذين خصصوا موارد لدورات التدريب الوطنية. ونحن نقدر تقديراً خاصاً الدعم الذي قدمته هولندا، الذي تتمتع به منذ بداية هذه المبادرة، فضلاً عن المساعدة التي تقدمها كندا وبلجيكا.

والمطلوب من المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يضطلع بدور فعال بشكل متزايد في دعم آليات التعاون والرصد وفي متابعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على الصعيد الوطنية والثنائية ودون الإقليمية والإقليمية.

ونقدر الاقتراحات المتعلقة بمساعدة المشاريع التي قدمها المركز الإقليمي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ فيما يتعلق بوضع صكوك وسياسات للأمن العام ونزع السلاح، وتقوم سلطات بلدنا الآن بالنظر في هذه الاقتراحات. وكولومبيا مهتمة بأن يدعمها المركز في تنفيذ بعض المشاريع الوطنية.

ونحن على يقين بأن المركز سيواصل العمل بالتوافق مع الدول لتلبية احتياجاتها المحددة. ونؤكد مجدداً على استعدادنا للتعاون لتحقيقاً لتلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.18.

السيد الحاج علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، من دواعي شرف وفد الجزائر وامتيازه على السواء أن يتولى للجنة الأولى مرة أخرى هذا العام عرض مشروع القرار المعنون ”تعزيز الأمن

اللجنة الأولى تمثل المنبر الأفضل في الدورات السنوية للجمعية العامة الذي تعطى فيه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة مناقشة المسائل التي لا تتصل بترع السلاح العالمي فحسب، بل أيضا بالقضايا العاجلة والملحة التي تتعلق بالأمن الدولي، ولا سيما القضايا الإقليمية، بما فيها تلك القضايا التي تؤثر في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط تجسد بصورة مصغرة المشاكل الشائكة والمتعددة الأوجه المتصلة بانعدام الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي. ومنذ نيل مالطة استقلالها في عام ١٩٦٤، ناضلنا نضالا قويا للاضطلاع بدور استباقي في المسعى الرامي إلى النهوض بالأمن والتعاون في تلك المنطقة. وقبل ٣٣ عاما في هلسنكي، وبمبادرة من مالطة، أكدت رسميا الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - الذي يسمى الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - على الصلة التي لا تنفصم بين أمن البحر الأبيض المتوسط والأمن الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، تعمل مالطة باستمرار على ضمان أن يأخذ هذا التأكيد مكانه في كل منتدى دولي، بما في ذلك الجمعية العامة.

ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن مالطة بادرت في الجمعية منذ عدة سنوات بتقديم مشروع القرار، الذي ستوصي اللجنة مرة أخرى باعتماده في جلسة عامة. وبوصف مالطة أحد البلدان المقدمة لمشروع القرار المعني بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنها تتعهد بمواصلة تقديم مساهمتها لبلوغ تلك الغاية. وهنا، أود أن أشكر الجزائر، وهي من دول البحر الأبيض المتوسط ودولة مجاورة، على الاضطلاع بقيادة العمل بشأن مشروع القرار.

الأكبر فيما بين شعوب وثقافات بلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط من أجل توطيد السلام والأمن والتعاون.

ويدعو نص مشروع القرار دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف أن تقوم بذلك، ويشجع جميع الدول على تعزيز إقامة تدابير بناء الثقة فيما بينها وكذلك المصارحة والشفافية.

كما يشجع مشروع القرار دول المنطقة على زيادة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة المنظمة ونقل الأسلحة غير المشروع وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار.

وفي هذا العام رأينا أن من المناسب أن نضيف فقرة خامسة جديدة إلى فقرات الديباجة ترحب بعقد مؤتمر القمة، الذي ضم الشركاء من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في باريس، حيث اعتمدوا الإعلان المشترك بشأن تعزيز عملية برشلونة من خلال اتحاد بلدان البحر الأبيض المتوسط.

أخيرا، ومثلما جرى في الدورات السابقة، ما زال مقدمو مشروع القرار يأملون أن يحظى المشروع بالدعم القيم والتوافق في الآراء من جانب جميع أعضاء اللجنة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة لانتخابكم وأن يثني عليكم للأسلوب الذي أدرتم به أعمال اللجنة حتى الآن.

تؤيد مالطة البيان الذي سيدي به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أدلى ببعض الملاحظات الإضافية.

الأوسط، ولا سيما لقضية فلسطين الجوهريّة. وفي الوقت ذاته، فإنه مما يبعث على الرضا أن نشير إلى التقدم الهام الذي تم إحرازه في ذلك الصدد في غضون الأشهر القليلة الماضية.

وكما شدد على ذلك رئيس وزراء مالطة في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في المناقشة العامة هذا العام (انظر A/63/PV.12)، حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية دائمة للقضية الفلسطينية. وقد جدد مؤتمر أنابوليس، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الأمل في المستقبل بدلا من المستقبل القاتم الذي قد ينتظر حل هذه القضية. وإضافة إلى ذلك، أعطى مؤتمر باريس الدولي للمانحين من أجل إنشاء الدولة الفلسطينية، والشروع رسميا في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وسلسلة الاجتماعات التي عقدت بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، أفضل تعبير عن الجهود المبذولة لحل جميع القضايا المعلقة، بما فيها جميع القضايا الجوهريّة دون استثناء.

وتعتقد مالطة أنه يجب اتباع كل الطرق الممكنة لضمان ترجمة الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، إلى نتائج ملموسة طويلة الأجل. ومالطة مقتنعة بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلا من خلال الحوار البناء، مما يضمن تحقيق السلام العادل والدائم لجميع شعوب المنطقة.

في أوائل هذا العام استضافت حكومة مالطة أول اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، بمشاركة الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والمفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الحوار الأوروبية، والأمين العام للجامعة العربية. وأكد المشاركون في بيانهم المشترك، على ضرورة

وتؤمن مالطة إيماننا راسخا بمبادرات وعمليات الاندماج التي بدأتها منظمات ومؤسسات عديدة بغية رأب الصدع في تلك المنطقة المقسمة استراتيجيا. وعلى مر السنين شاركت مالطة بنشاط في دعم المساهمات القيمة التي قدمتها على الصعيد الإقليمي مؤسسات ومبادرات البحر الأبيض المتوسط المتنوعة، بما فيها خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنتدى البحر الأبيض المتوسط، وجمعية خمسة زائدا خمسة، والاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. ومن ثم، تتطلع مالطة إلى العمل عن كثب مع الشركاء من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط الآخرين في عملية برشلونة/اتحاد البحر الأبيض المتوسط، الذي عرضت مالطة استضافة مقر أمانته.

إن الشراكة الأوروبية - المتوسطية، أو عملية برشلونة، التي بدأت في عام ١٩٩٥ ترسي أسس شراكة شاملة بين المشاركين عن طريق تعزيز الحوار السياسي، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة التشديد على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تشكّل الجوانب الأساسية الثلاثة للشراكة. وتعتقد مالطة أن العملية الأوروبية - المتوسطية تقدم مساهمة هامة وتفي بالالتزام بتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ولا تزال، منذ سنوات عديدة، مصدرا للعناصر المزعزعة للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبصفة مالطة عضوا في الاتحاد الأوروبي فإنها تواصل بمهمة دعم تلك العملية التي تقدم وتعرض فرصا مبتكرة وجديدة لتعزيز التعاون والتعاقد اللذين تمس الحاجة إليهما بين جميع دول البحر الأبيض المتوسط وفيما بينها.

ومن بين القضايا التي لا يزال لها تأثير حاسم في الماضي قدما بشراكة برشلونة الصعوبات التي ما زال يواجهها جميع المعنيين في البحث عن حل دائم للحالة في الشرق

وفي الوقت نفسه، ترحب مالطة باعتماد العهد الأوروبي للهجرة، الذي سيسهم في اتخاذ نهج كلي لمعالجة الهجرة غير القانونية والقانونية. وعلاوة على ذلك، تتطلع مالطة إلى العمل بصورة وثيقة مع بلدان المنشأ والمقصد وفي سياق عهد الاتحاد الأوروبي بغية تسوية المشاكل التي تواجه بلدان بعينها، بما في ذلك مالطة، في الأجلين القصير والطويل.

وأود أن اختتم بياني بالتشديد على أن مالطة ستظل ملتزمة التزاما عميقا بالحفاظ على مهمتها ودورها بوصفها قوة فاعلة للسلام والاستقرار والازدهار في جميع المنتديات ذات الصلة، وهي ستسعى بحماس لضمان أن تولى مسائل البحر الأبيض المتوسط دائما الأهمية التي تستحقها في جدول أعمال المنظمات الدولية. وفي الواقع، فإن انضمام مالطة إلى الاتحاد الأوروبي استكمل بصورة مؤكدة مشاركتنا العميقة والمستمرة في مسائل البحر الأبيض المتوسط وتقدير السياسة والحساسيات المعقدة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.13.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب، سيدي، عن سروري إذ أشهد ممثل دولة عضو في منطقتنا يتولى رئاسة أعمالنا، وأن أتمنى لكم حظا سعيدا وأؤكد على دعمنا الكامل لكم. كما أعرب عن تمنينا لأعضاء المكتب الآخرين.

وفي هذه المناسبة، أود أن أبرز حقيقة أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنذ أن أنشأته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ظل يدعم عددا لا يحصى من المبادرات دون الإقليمية والإقليمية المتصلة بتزع السلاح الإقليمي، وبرؤية واضحة نحو التنمية.

إجراء حوار بين الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما أعربوا عن إيمانهم القوي بأن يوفر الاجتماع المعقود بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في مالطة فرصة مفيدة وبناءة لحوار مفتوح حول تعزيز التعاون فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك. وقد استفاد الاجتماع المعقود بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية من العلاقات الإقليمية والإقليمية والثنائية وسعى إلى تعزيزها.

وفي هذا الصدد، نحن نتطلع إلى المؤتمر الوزاري الدولي "أوروبا والعالم العربي: وصل الشركاء في الحوار"، المقرر عقده الشهر المقبل في فيينا. كما ننظر إلى اقتراح مصر بأن يعقد، في القاهرة، اجتماع لوزراء الخارجية بشأن حوار بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية بوصفه متابعة هامة لاجتماع مالطة. ويعزز هذان الاجتماعان الحوار بين متحاورين اثنين هامين للغاية في المنطقة ويعملان بوصفهما لبنات بناء لإقامة شراكة نشطة.

وفي مناقشة الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الساحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، لا يسع وفدي سوى أن يسترعي اهتمام هذه اللجنة إلى ظاهرة ناشئة ومندرة بالخطر وتؤثر تأثيرا مباشرا على مالطة اليوم. وأنا أشير إلى المسألة الجدية المتعلقة بتدفق المهاجرين غير النظاميين، الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على الموارد المحدودة لبلد صغير مثل مالطة. وهذا العام استقبلت مالطة، حتى الآن، ٢٥٢٢ من لاجئي القوارب على متن ٨٠ قاربا. وهذه الظاهرة التي تحصل في البحر الأبيض المتوسط وتأثيرها الخطير على مالطة يتطلبان أن يتخذ الجميع إجراء منسقا بغية كفالة تقدير جدية المسألة وإلحاحها. وما زالت مالطة ملتزمة بصورة كلية بالوفاء بالتزاماتها الدولية في التصدي لتلك المشكلة الإنسانية الملحة.

دول المنطقة بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن؛ وإنشاء ثقافة للسلام، على سبيل المثال لا الحصر.

وأمكن اتخاذ جميع هذه الإجراءات والمبادرات بفضل المساهمات الاختيارية، التي أثبتت بها المجلس خلال هذه الأعوام، وبالرغم من موارده المالية والبشرية المحدودة، أنه أصبح مؤسسة هامة ولديها مقومات البقاء وكفاءة لتقديم المساعدة لجميع دول المنطقة في تعزيز الأمن ونزع السلاح والتنمية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

إن المساهمات الاختيارية تقلصت إلى حد كبير منذ العام الماضي، مع أن طلبات الدول اليوم أكبر عدداً ومتنوعة أكثر من أي وقت مضى، مما يؤثر على قدرات المركز للاستجابة الكفؤة لتلك الطلبات بسبب الافتقار إلى المصادر الثابتة للموارد. ولذلك السبب من الأهمية بمكان بشكل خاص توفير ميزانية عادية للمركز تضمن قدرته المعتادة للاستجابة على نحو ملائم لطلبات جميع دول المنطقة في المستقبل.

وتشكل الاستدامة المالية للمركز الإقليمي مصدر قلق عميق لبلدان المنطقة. ولذلك السبب، وبالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أشير على وجه الخصوص إلى مشروع القرار المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.13، والمقدم في إطار البند الفرعي (ج) من البند ٩٠ من جدول الأعمال. ويمثل مشروع القرار نتائج لتبادل معمق للآراء بشأن الأساليب البديلة لضمان التمويل الأساسي الثابت للمركز الإقليمي، متابعة للتوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (A/63/157).

ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام، وهو المسؤول عن الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١،

وكانت هذه الخلفية الواسعة للتجربة والأنشطة إيجابية بقدر كبير في التأكيد على التزام دول المنطقة نحو صون السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن المركز الإقليمي هو المركز الوحيد من المراكز الإقليمية الثلاثة الذي لا تشمل ولايته تنفيذ تدابير لدعم السلام ونزع السلاح فحسب، بل تشمل أيضاً تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن تلك الولاية الإضافية للمركز وسياسيته المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة مكنته من تطوير أنشطة تتجاوز المجال الضيق لنزع السلاح بإقامة علاقات للتعاون والتلاحم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن هيئات أخرى؛ ومع المنظمات الدولية، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ فضلاً عن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية. وبالمثل، يعمل المركز الإقليمي بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني بغية تعزيز وإدماج مسائل نزع السلاح في الأنشطة الإنمائية لكل دولة من دول المنطقة.

وخلال الأعوام الـ ٢١ الماضية، ساعد المركز دول المنطقة في مبادرات مختلفة، بما في ذلك المبادرات الموجهة نحو نزع السلاح، وأدمج باستمرار وبفعالية موضوع نزع السلاح في التنمية المستدامة؛ وتعزيز وتنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة؛ ووضع معايير لبناء الثقة والأمن؛ ومساعدة الدول في شؤون الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات بتعزيز سبل تحسين الضوابط الحالية في الاتجار القانوني بها ومنع الاتجار غير المشروع؛ وتحسين الأمن العام؛ وإنشاء حيز للمناقشة، وتقديم المساعدة والتعاون فيما بين

الحكومية ستكون بمثابة لبنات البناء لجدول أعمال نزع السلاح العالمي.

ويرحب وفد بلادي بنقل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ من نيويورك إلى كاتماندو. ويأشر هذا المركز أعماله منذ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونود أن نشكر الأمين العام ومكتب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على النقل السلس لهذا المركز، وذلك وفقا لولاية الجمعية العامة واتفاق البلد المضيف ومذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة نيبال والأمانة العامة للأمم المتحدة في العام الماضي. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود، منفردة ومجموعة، على دعمها وتعاونها في هذه العملية.

وبوصف نيبال البلد المضيف للمركز الإقليمي، فإنها ملتزمة بتقديم دعمها الكامل لبناء وتعزيز دور المركز في توطيد عملية كاتماندو حتى يتسنى لها أن تسهم في تحقيق السلام ونزع السلاح في المنطقة من خلال تجديد الشعور بالثقة والتفاهم.

وإلى جانب إدراجنا لاستكمالات واقعية وفنية اقترحنا في مشروع القرار A/C.1/63/L.42 إدراج فقرات في الديباجة والمنطوق تهدف إلى تجسيد سياق نقل المركز. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن امتناني للوفود التي حضرت المشاورات غير الرسمية التي أجريناها الأسبوع الماضي حول هذا الموضوع. ويأخذ مشروع القرار بعين الاعتبار بعض الاقتراحات الثمينة التي قدمها المشاركون هنا اليوم خلال المشاورات غير الرسمية. ولقد أخذنا في الاعتبار، من بين أمور أخرى، الاقتراح الهام للأمين العام المتعلق بضرورة توفير التمويل الأساسي لتعيين موظفي المركز ولعملياته. وقد تم الاتفاق على صياغة الفقرة ٥ بشأن الميزانية العادية في المشاورات غير الرسمية بحيث تتاح لنا الفرصة للنظر في بعض

أن يقدم الدعم اللازم لكفالة استدامة الأنشطة والعمليات الأساسية للمركز الإقليمي لتمكينه من تنفيذ أعماله وفقا للولاية المنوطة به.

إن الاستثمار في المراكز الإقليمية هو استثمار في السلام والأمن الإقليمي والدولي. ولذلك، فإنني واثق بأننا، كما هو الحال في الأعوام السابقة، ستمكن من التعويل على الدعم القيم من جميع الوفود لضمان الموافقة على مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل نيبال ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.42.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يشرف

وفدي أن يتولى عرض مشروع قرار مقدم في إطار البند الفرعي (ز) من البند ٩٠ من جدول الأعمال، وهو معنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، ووارد في الوثيقة A/C.1/63/L.42.

إن مقامي مشروع القرار هم أفغانستان، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، بوتان، سري لانكا، الصين، فيجي، فييت نام، كازاخستان، ملديف، منغوليا، ميانمار، ميكرونيزيا، ناورو، الهند، فضلا عن نيبال، البلد المضيف للمركز. ويعرب وفدي عن امتنانه الصادق لجميع مقامي مشروع القرار وللوفود التي ستشارك في تقديمه.

ورغم أن الصكوك العالمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار معطلة إلا أنه يمكن للمراكز الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في تعزيز الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويؤمن وفد بلدي إيمانا صادقا بأن المبادرات الإقليمية لإقامة حوار مكثف وعمليات تفاعلية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المنظمات الحكومية وغير

وفرنسا والفلبين والكاميرون وكرواتيا، وهي الوفود التي تشكل معاً مكتب الأمم المتحدة الموسع لترع السلاح.

لقد عقدت هيئة نزع السلاح جلستها التنظيمية لعام ٢٠٠٨ في ١٨ مارس ٢٠٠٨، ونظرت خلال تلك الجلسة في المسائل المتعلقة بتنظيم الأعمال وبنود جدول الأعمال الموضوعية لدورها الموضوعية لعام ٢٠٠٨، وذلك وفقاً للسبل والوسائل المعتمدة لتحسين أداء هيئة نزع السلاح في ضوء القرار ٥٤/٦٢ المؤرخ ٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧.

ووافقت الهيئة على برنامجها العام للعمل في هذه الدورة، وقررت تخصيص أربع جلسات لتبادل عام للآراء، وقررت أيضاً إنشاء الفريق العامل الأول للتعامل مع البند الموضوعي الأول في جدول الأعمال، والمعنون "توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية"، والفريق العامل الثاني بشأن "تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية".

عقدت الهيئة سبع جلسات عامة، وقد قمت أنا وبمساعدة المكتب بإجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء بشأن الإطار والعناصر التنظيمية للمشاركة الممكنة للخبراء في عمل الهيئة. وقدمت ورقة غير رسمية بشأن هذه المشاركة في ٢٤ نيسان/أبريل إلى الهيئة بكامل تشكيلها.

وقد عقد الفريق العامل الأول ١٢ جلسة رسمية في الفترة بين ٩ و ٢٤ نيسان/أبريل. علاوة على ذلك، أجرى رئيس الفريق العامل الأول مشاورات غير رسمية مع مختلف الوفود والمجموعات الإقليمية. وقدم الرئيس ورقتي عمل تمت مناقشتها في الفريق العامل.

وقد عقد الفريق العامل الثاني ١٠ جلسات في الفترة بين ٩ و ٢٢ نيسان/أبريل. وقدم الرئيس ثلاث ورقات غرفة اجتماعات تمت مناقشتها في الفريق العامل.

التمويل العادي للمركز الإقليمي من الميزانية العادية لفترة السنتين والتي تبدأ في ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك في نهج مماثل لذلك المستخدم في حالة المركز الإقليمي في ليما. ويسرني أن يجد هذا المشروع توافقاً في الآراء بيننا، وإنني أعول على دعم الوفود لاعتماده بتوافق الآراء.

إن الأهداف السامية للسلام ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية لن تتحقق على الصعيد الإقليمي من دون برامج فعالة في هذا المجال. ويتم تسيير برامج المركز الإقليمي من الموارد التي يتم حشدتها من التبرعات الطوعية التي لا تكفي على الإطلاق لدعم أنشطتها في المجالات المقررة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الحكومات والجهات المانحة التي وفرت الموارد والموظفين لتنفيذ برامج وأنشطة المركز الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ. كما أود أن أغتنم الفرصة لأحث الدول الأعضاء على تقديم المساهمات السخية لبرامج المركز حتى يتمكن من تحقيق أهدافه وولاياته بفعالية.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، أرجو أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اختتمنا الجزء الأمني لترع السلاح الإقليمي. ولقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين لهذا الجزء. لا تزال لدينا قائمة تضم نحو ١١ متكلماً لجزء آلية نزع السلاح. وقد أحرزنا تقدماً بالأمس مع المجموعات الإقليمية. ولا يزال في قائمتي مثل هولندا بصفته المتكلم الأول بعد ظهر اليوم، فأعطيه الكلمة.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.48، المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح". وإنني لا أعرضه باسم وفد بلادي هولندا فحسب وإنما أيضاً باسم وفود أرمينيا وأوزبكستان والبرازيل وبنن وبيرو وغواتيمالا

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن أملتي في إجراء مشاورات بناءة في الأشهر القليلة المقبلة تعيدنا إلى جدول أعمال متفق عليه للدورة المقبلة في عام ٢٠٠٩. فذلك سيشكل بداية جيدة. ويحدوني الأمل في أن يحظى مشروع القرار A/C.1/63/L.48 بتأييد إجماعي كما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ليعرض مشروع القرار A/C.1/63/L.47.

السيد موندارين هرنانديس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أتشرف وأفخر بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.47، بعنوان "تقرير عن مؤتمر نزع السلاح"، بالنيابة عن وفود أوكرانيا، تركيا، تونس، جمهورية فنزويلا البوليفارية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية. إن بنية وفحوى مشروع القرار هذا مستوحيان من قرارات صدرت في السنوات السابقة وتم اتخاذها دون تصويت.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أستعري انتباه الأعضاء إلى دياجة مشروع القرار. وكما كان الحال في الأعوام السابقة، اعتمد المؤتمر تقريراً موضوعياً (A/63/27) للجمعية العامة عن دورته السنوية والذي يحصي أعماله في عام ٢٠٠٨ ويعرب عن عزمه على مباشرة عمله الفني.

وترد التطورات الإيجابية في المؤتمر خلال عام ٢٠٠٨ في الفقرتين السادسة والسابعة من الديباجة، والتي تؤكد على أن المساهمات البناءة التي قدمها الأعضاء قد أتاحت تنفيذ مختلف الأنشطة الرامية إلى استئناف المفاوضات بشأن القضايا الهامة لنزع السلاح في المؤتمر.

وللأسف، لم يتحقق توافق في الآراء في أي من الفريقين العاملين. ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كلا الرئيسين، السيد جان فرنسيس زنسو من بنن، والسيد كارلوس بيريس من البرازيل، وأشكر مكتبيهما، وذلك على جهودهم الدؤوبة من أجل التوصل إلى توصيات متفق عليها. كما أود أن أشكر الممثل السامي، السيد سيرجيو دوارتي، وموظفي مكتب شؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

مع ختام الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ تكون هيئة نزع السلاح قد وصلت إلى نهاية الدورة الحالية التي تمتد ثلاث سنوات. ووفقاً للقرار ٦٧/٦١ المؤرخ ٦ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦، يوصي مشروع القرار A/C.1/63/L.48 الهيئة بأن تدرج في جدول أعمالها لعام ٢٠٠٩ بندا بعنوان "عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقداً رابعاً لنزع السلاح". كما أنه يوصي بتكثيف الهيئة للمشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن ما تبقى من بنود جدول الأعمال قبل بدء الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩. وقد يقوم هذا المكتب أو المكتب الذي سيُنتخب الشهر المقبل بإجراء هذه المشاورات.

إن الطابع الملح للقضايا المطروحة علينا يزداد إلحاحاً، وعلينا أن نغتنم الفرصة لإجراء حوار مثمر ومتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في هذه الهيئة التداولية الهامة.

واستشرافاً للمستقبل، يتعين على الهيئة الدخول في مشاورات غير رسمية وتحديد الكيفية التي يمكننا بها أن نتقل من التداول إلى الإنجاز. وأعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك إذا ركزنا اهتمامنا على مجالات معينة يمكن فيها تهيئة أوضاع تكسب فيها جميع الأطراف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل أنني استطعت خلال أداء دوري بصفتي رئيساً أن أعتمد على الدعم القوي من كل رؤساء المؤتمر في عام ٢٠٠٨. وبالمثل، لا بد لي أن أثني على التعاون الذي قدمه الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أوردجونيكيدزي، والفريق الذي قام بتنسيقه نائب الأمين العام تيموثي كوغلي، فلقد استثمروا سلطاتهم وخبراتهم وتجاربهم في تنشيط المؤتمر.

ويشجعني أيضاً استعداد وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية لتولي زمام مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩. كما يسرني أن أعرف أن الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٩، ويتوجيه من الرئاسة، يعملون بالفعل عبر التشاور الوثيق بينهم. فهذا مؤشر يبشر بالخير لعملنا خلال السنة القادمة. ونيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار، أدعو اللجنة إلى اعتماد هذه الوثيقة دون تصويت.

السيد إتينسيل (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص امتناني للمشاركين في حلقة النقاش على العروض التي قدموها أمس وأثني على قيادتهم للمهمة الصعبة المتمثلة في تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأود أيضاً أن أشيد بممثل فزويلا، الذي تحدث أمس واليوم.

إن تركيا تؤيد نزع السلاح الشامل والكامل وتؤيد كل الجهود المبذولة في مجال صون الأمن الدولي من خلال الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتعتقد تركيا أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. وغني عن القول إن المشاكل العالمية لا يمكن حلها بشكل أحادي أو ثنائي أو عن طريق مجموعات صغيرة من الدول المتماثلة الفكر. فتعددية الأطراف الفعالة أمر ضروري ويمكن تحقيقها.

هناك آلية متعددة الأطراف لنزع السلاح لا تزال قائمة وتعمل. فالجمعية العامة ولجنتها الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح كلها جزء من

والفقرة الثامنة من الديباجة تؤكد الشعور العام داخل المؤتمر بالحاجة الملحة إلى البدء بالعمل الفني لمعالجة المسائل التي تسمو فوق الجميع في جدول أعمال المؤتمر، وإلى أداء ولايته بوصفه هيئة تفاوضية.

والفقرة التاسعة من الديباجة تعرب عن التقدير لإعلان الأمين العام بان كي - مون وتصريحات وزراء الخارجية والمسؤولين الآخرين رفيعي المستوى المؤيدة للمساعي التي يبذلها المؤتمر.

والفقرة العاشرة من الديباجة مخصصة لتنشيط آلية نزع السلاح.

وأود أن أشدد على فحوى الفقرتين الثالثة والرابعة من مشروع القرار. تشير الفقرة الثالثة إلى المصلحة الجماعية للمؤتمر في الاستفادة من زيادة مستوى وتركيز أنشطته خلال عام ٢٠٠٨ وفي البدء بأعماله الفنية في أقرب وقت ممكن خلال دورة عام ٢٠٠٩.

وتتعلق الفقرة الرابعة بأعمال المؤتمر خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وتتضمن نفس نص قرار العام الماضي. وكما برهنت تجربة السنوات السابقة، فإن هذه المشاورات التي جرت بين رؤساء وأعضاء المؤتمر الحاليين والمقبلين يمكن أن تشجع على إحراز تقدم ملموس في السنة التالية وأن تيسره.

ويجب أنؤكد أنه رغم إحراز بعض التقدم من خلال الجهود التي بُذلت هذا العام، لا يزال مؤتمر نزع السلاح يفتقر إلى برنامج عمل يسمح له باستئناف عمله الفني. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، من بينها عدم وجود ما يكفي من الإرادة السياسية والمرونة من جانب أعضاء المؤتمر، وهو الأمر الناجم عن غياب الثقة والشفافية وعن الأولويات الأمنية والدفاعية للدول الأعضاء.

فنحن نعتقد أن التوسيع لا يمثل أولوية في هذه المرحلة. علاوة على ذلك، نرى أنه ينبغي النظر في هذا التوسيع على أساس كل حالة على حدة، مع إيلاء الاعتبار اللازم لمساهمات المرشحين في السلم والأمن الدوليين.

لقد تمكنت آلية نزع السلاح الحالية من إرساء واجبات والتزامات هامة في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، فنحن نعتقد أنه يمكن لأداء هذه الآلية أن يكون أفضل من ذلك.

اسمحوا لي أن أختتم بسرد بعض الذكريات من التاريخ القديم. تقع مدينة غورديوم القديمة في وسط الأناضول في تركيا. ويتذكر الممثلون أن حل المعضلة الغوردية العويصة كان يستعصي على كل المحاولات إلى أن جاء الإسكندر الأكبر وحلها بقوة السيف. ولا يحتاج أي عضو في مجتمع نزع السلاح إلى أخذ السيف في يده. فالسيف موجود بالفعل بين أيدينا، واسمه الإرادة السياسية.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن النهج المتعدد الأطراف لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية ضرورية لوضع المعايير الأساسية وصونها وزيادة تعزيزها. وفي بياننا العام أمام اللجنة، لاحظنا أنه رغم حدوث تقدم هام في إحدى عمليات التفاوض كان هناك جمود في مجالات أخرى.

لقد تحقق إنجاز بارز هذا العام من خلال اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في دبلن. وتعزز هذه الاتفاقية القانون الإنساني الدولي وتوفر إطارا للتنفيذ. وعملية التوصل إلى اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية تبرهن بوضوح على أن تعددية الأطراف ناجعة. والمطلوب هو اتباع نهج مبتكرة تُشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعبئة الإرادة والعزيمة السياسيتين الضروريتين للمضي قدما. ورغم إدراكنا لأن العمليات التفاوضية الأخرى قد تكون مختلفة في طبيعتها،

هذه الآلية المعقدة. وترى تركيا أن هناك دورا بارزا لمؤتمر نزع السلاح في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه دولنا. ولا يشكك أحد في أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم. ولقد تم في السنوات الأخيرة توليد زخم كبير داخل المؤتمر. لكن، ورغم محاولات عديدة، لم يتسن التغلب على الجمود المستمر منذ عقد من الزمن والذي لا يزال المؤتمر يعاني منه.

لقد تم خلال رئاسة تركيا لمؤتمر نزع السلاح طرح حزمة توفيقية ترد في الوثيقة CD/1840، وذلك بالنيابة عن رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨. ونحن لا نزال نتمسك بالرأي القائل بأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد يرغبون في الاستفادة من هذه الفرصة من خلال البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإثارة أية قضايا يرونها ذات صلة خلال المفاوضات. وقد يتخذ مؤتمر نزع السلاح في نهاية المطاف مبادرات جديدة في مجالات أخرى، بما في ذلك تحقيق تقدم مواز بشأن الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن تركيا، بوصفها أحد رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨، تؤمن إيماننا راسخا بأن ما تسمى مبادرة الرؤساء الستة قد أثبتت أنها أداة فعالة لإدارة متماسكة وناجحة لمؤتمر نزع السلاح. ونرحب ترحيبا حارا بنية الرؤساء المقبلين لمواصلة هذه الممارسة ونتمنى لهم كل النجاح.

لقد ذكرنا الأمين العام بان كي - مون في بيانه الافتتاحي للمؤتمر في بداية عام ٢٠٠٨ بأن "النجاحات ذكريات بعيدة" بالنسبة للمؤتمر. ولدى تركيا أمل صادق في أن يصبح المأزق الحالي ذكرى بعيدة في المستقبل القريب.

وترغب تركيا في انتهاز هذه الفرصة لتؤكد من جديد موقفها بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

تقديم ملخص يعده الرئيس. إن هيئة نزع السلاح هي هيئة تداولية قبل كل شيء. ويحدونا الأمل في أن تشرع الدورة المقبلة للهيئة في عملية متعمقة للتقييم الذاتي.

لقد تم التأكد من أنه لا يمكن إجراء إصلاحات كبيرة إلا في إطار دورة استثنائية رابعة محتملة للجمعية العامة تُكرس لترع السلاح. وكان يسر النرويج أكثر إذا توصلنا إلى توافق آراء بشأن طرائق وشكل هذا المؤتمر، وهو ما يمكن أن يولد زخما جديدا لتعددية الأطراف. ولتحقيق هذه الغاية، قدمت النرويج في السابق دعما ماليا لتعزيز المشاورات بشأن إمكانية عقد هذه الدورة الاستثنائية الرابعة. ومن ناحية أخرى، ستكون مخاطرة كبيرة لنا إذا دعونا إلى عقد هذا المؤتمر في ظل وجود احتمال لفشله. سيتعين الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية الرابعة إعدادا جيدا.

وتحسبا لعقد دورة استثنائية رابعة محتملة، ينبغي لنا أن نسعى إلى إجراء تحسينات أينما أمكن ذلك في عمل الآلية المتعددة الأطراف. وأحد المجالات هو بالطبع عمل اللجنة الأولى. ونظرا للطابع العالمي لهذه الهيئة التابعة للجمعية العامة، فإننا نعتبرها أساسية في النهوض بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد شهدنا تقدما في الطريقة التي تعمل بها اللجنة الأولى، ولكن يجب بذل المزيد من الجهد. إننا سنبت هذا العام في ٥٨ قرارا ومقررا. وبعض هذه القرارات والمقررات متكررة. ونحن نؤكد من جديد على رأينا بأنه عندما يتم اتخاذ قرار فإنه يبقى ساريا ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويأمل وفد بلادي أن نتمكن، بقدر الإمكان، من تقليص عدد القرارات المتكررة.

ونلاحظ في كل دورة بذل جهود جبارة لحشد المشاركين في تقديم القرارات. وينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان السعي إلى حشد أكبر عدد ممكن من مقدمي

إلا أننا نرى أنه من الممكن استخلاص دروس هامة من النهج الإنساني لترع السلاح.

واسمحوا لي أن أتناول بعض المجالات التي لا تزال تعاني من الجمود ومعرضة لخطر التهميش. من المؤكد أن مؤتمر نزع السلاح ينتمي إلى هذه الفئة. فطالما لا يوجد توافق آراء على برنامج للعمل، لا يمكن للمؤتمر أن يتقدم في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تمس الحاجة إليها. وتحت النرويج أعضاء المؤتمر - وخصوصا الذين لم ينضموا بعد إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل - على إبداء المرونة والسماح للمؤتمر بأداء المهمة التي أنشئ من أجلها. مرة أخرى، إجراء مفاوضات والاتفاق على نتيجة محددة هما أمران مختلفان.

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن مؤتمر نزع السلاح ليس غاية في حد ذاته. وإذا ظل هذا الجهاز مشلولاً، ستنتقل دعوات أقوى من أجل النظر في سبل أخرى لدفع عملية نزع السلاح قدما.

والهيئة الأخرى التي لا تؤدي مهمتها كما ينبغي هي هيئة نزع السلاح. فلقد رأينا مرة أخرى هذا العام أن الهيئة لم تتمكن من الاتفاق على أية توصيات فنية. إن المقصود من هذه الهيئة أن تكون هيئة تداولية، إلا أن عددا قليلا من البلدان تجدها مفيدة بما يكفي لإرسال خبراء من عواصمها أو من جنيف إلى دورات الهيئة.

وإذا كنا نريد الحفاظ على هذه المؤسسة، ينبغي لنا الدخول في مناقشة نزيهة بشأن أساليب عملها. يجب أن تشكل هيئة نزع السلاح قيمة مضافة. واسمحوا لي في الوقت الحالي أن أقدم بعض المقترحات الأولية، مثل تقصير فترة دورة الهيئة مع التركيز على واحد أو اثنين من المواضيع التي حددتها الجمعية العامة بوضوح. علاوة على ذلك، لا يتعين بالضرورة أن يكون تقرير الهيئة وثيقة متفاوض عليها؛ فيكفي

حددت الأولويات التي تعالج قضايا نزع السلاح بأن يتم نزع السلاح النووي ثم أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية وتلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

إن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تعد أكثر الأطر وأكثرها ملاءمة لتحقيق هدف نزع السلاح، وحتى تكون هذه الآلية ذات جدوى، فإنه لا بد أن تتخذ من الطرق الدبلوماسية والسلمية ومبدأ التعددية والمشاركة من جميع الدول سبيلا للوصول إلى ذلك الهدف. هذا بالإضافة إلى أنه ينبغي أن يؤدي كل جزء من أجزاء آلية نزع السلاح وظيفته بفعالية من خلال التعاون مع الأجزاء الأخرى وليس القفز على أي منها أو تجاوزه أو إهماله.

إن حكومة بلادي قد أبدت التزامها الكامل، نصا وروحا، بمبادئ نزع السلاح التي حددها المجتمع الدولي من خلال انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع اللجنة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك تقديم المعلومات الوافية عن الأنظمة والتشريعات الوطنية القائمة والمستحدثة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نظام الأسلحة والذخائر الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ والذي قدمته المملكة إلى إدارة نزع السلاح في الأمم المتحدة.

ولأننا اليوم نتحدث عن آلية نزع السلاح وأهميتها ضمن إطار الأمم المتحدة، فإنه يتبادر فورا إلى أذهان شعوب الشرق الأوسط، التي تنشذ السلام والاستقرار، سؤال مهم يطرح دائما أمام المجتمع الدولي، وهو لماذا تبقى إسرائيل عائقا وحيدا لعدم تحقق تقدم ملموس على صعيد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل لعدم انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية التي تهدد سلم وأمن المنطقة لنظام

مشاريع القرارات هو أفضل طريقة للاستفادة من الأربعة أسابيع المتاحة لنا.

وأخيرا، ينبغي أن نواصل بذل الجهود لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة الأولى. ورغم أن المنظمات غير الحكومية لا تتفق دائما مع مواقفنا بشأن بعض مشاريع القرارات إلا أننا نقدر كثيرا مشاركتها النشطة.

السيد لسلم (المملكة العربية السعودية): في البداية، ينضم وفد بلادي إلى البيانين اللذين صدرا بالأمس باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل سعادة سفير دولة قطر، وكذلك بيان حركة عدم الانحياز عن طريق ممثل إندونيسيا.

وبما أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، فلتسمح يا سيدي الرئيس بأن أعرب باسم وفد بلادي عن الشكر والتقدير العميقين على الجهود التي تبذلونها خلال ترؤسكم لأعمال اللجنة الأولى. والشكر موصول لأعضاء المكتب وأمانة اللجنة الذين يساهمون بشكل فعال في تسيير أعمال اللجنة بالشكل الذي نتطلع إليه جميعا.

من نافلة القول إن أكبر الأخطار التي تهدد حياة البشرية يكمن في استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها والتهديد بها، مما يشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي، وبالتالي لمبادئ وقواعد القانون الإنساني. كما أنه من نافلة القول أيضا إن القضاء التام على الأسلحة النووية يعد الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد بها. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف النبيل، فإنه ينبغي النظر إلى مسألتين نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على أنهما مسألتان مترابطتان. وعليه، فإنه يجب مواصلة السعي بكل عزيمة وإصرار من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من خلال القنوات المشروعة التي حددها المجتمع الدولي في عام ١٩٧٨ ضمن الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كُرس ل نزع السلاح، حيث

الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن على المجتمع الدولي تقديم الإجابة الشافية لشعوب المنطقة التي ما زال هذا الأمر يشكل لها علامة استفهام كبرى. كما أن عليه التوقف عن استخدام المعايير المزدوجة التي تستثني إسرائيل من الضغوط الدولية التي تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها السلاح النووي. وبالتالي ذلك يرسل بالتأكيد إشارات خاطئة إلى إسرائيل ويجعلها تتمادى في التملص والمراوغة، ثم تمارس بعد ذلك دور الضحية المتباكية، وهو ما يتجسد في مثل عربي شهير يقول "ضربني وبكى وسبقني واشتكى".

أخيراً، وفيما يتعلق بحق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإن حكومة بلادي تأخذ بجدية تعهدات إيران بالاحترام الكامل والدقيق لالتزاماتها بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتأمل أن يظهر هذا الالتزام عملياً بما يكفل تحقيق نهاية سلمية وسريعة لمشكلة البرنامج النووي الإيراني على نحو يجنب المنطقة صراعات مدمرة وسباقات تسلح عبثية ومخاطر بيئية جدية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً لبرنامج عملنا، ستواصل اللجنة في جلستها المقبلة مناقشتها المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح والاستماع إلى عروض من ممثلي المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية والفضاء الخارجي والأسلحة التقليدية.

ومن المقرر لنا أن نبدأ البت في مشاريع القرارات يوم الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ومعرض على الممثلين ورقة معلومات أعدتها الأمانة العامة بشأن القواعد الأساسية للبت في مشاريع القرارات، والتي تحدد القواعد الأساسية للإجراءات التي سوف نتبعها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.